جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

نقض رأي أبي البركات الأنباري في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض

د. باسل فيصل سعد الزعبي
جامعة الإسراء- كلية الآداب
قسم اللغة العربية
الأردن- عمَّان
baselfz@yahoo.com

د. ثناء شاهر الدويري
الأردن- عمَّان
thanaa.deweri@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٠٩/ ٠٤/ ٢٠١٨
تاريخ القبول للنشر: ١٢/ ٠٢/ ٢٠١٩

نقض رأي أبي البركات الأنباري في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض

الزعبي والدويري

المخلص:

إنَّ مسألة جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض شغلت تفكير النحاة والمفسرين، واختلفوا فيها. وسبب الاختلاف وجود شواهد (قرآنية وشعرية) عليها. ومشكلة البحث أنَّ الأنباري (٥٧٧هـ) في كتابه (الإنصاف) عرض في المسألة الخامسة والستين قضية جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، وانتصر لرأي البصريين القائل بعدم جواز العطف إلا إذا أعيد الخافض، ورفض رأي الكوفيين، وشواهدهم القرآنية والشعرية التي دللوا بها على جوازه. وعند تتبع المسألة في (الإنصاف) وجدنا تعسفًا وتناقضًا في ردِّه شواهد الكوفيين، وتخريج بعضها، فهدف البحث شرح المسألة، واستيضاحها عند النحاة، وتفنيد ردود الأنباري على بعض شواهد الكوفيين، وبيان رأي الصواب فيها. ويعتمد البحث المنهج الوصفي، إذ يتتبع رأي النحاة والمفسرين في القضية بعرض رأي البصريين، والكوفيين، وإجماع النحاة حولها في المؤلفات النحوية، وفي تفاسير القرآن الكريم، وقراءاته، ومن ثم تحليل شواهد القضية، وترجيح الرأي الصواب متضمنًا أسباب الترجيح. ومن نتائج البحث أنَّ الأنباري رفض قضية نحوية أجازها معظم النحاة، فلا يجوز ردُّ الشاهد القرآني للكوفيين الذي ورد بقراءة الخفض المتواترة عن النبي- عليه السلام - في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] حتى وإن تمسك الأنباري بشرط النحاة في وجود قرينة لفظية لعمل الجار المقدَّر في موضع، وتجاهله في مواضع أخرى.

الكلمات المفتاحية: العطف، الاسم الظاهر، الضمير المخفوض، كتاب الإنصاف.

Refuting Abu Barakat Al-Anbari›s Opinion on the Possibility of Coupling the Pronoun with the Genitive

AL-ZU'BI & AL-DEWAIRY

Abstract

Coupling the manifest noun with the genitive is one of the issues that concerned grammarians as it occupied a great bulk of their books . Those concerned held different notions on the issue . The variety of differences might be referred back to linguistic evidences .This research aims to clarify the issue to grammarians and to refute Anbari›s responses to some Kufi evidences to come up to the correct opinion . The study adopts the descriptive, inductive, and analytical method through which it pursued the viewpoints of grammarians. The issue was approved by grammarians as seen in grammar books or interpretations of the Holy Quran . Evidences pertaining the issue will be analyzed to come up with the correct opinion. Anbari›s rejection of a syntactic problem is one of the results of the research , approved by grammarians and Kufis Quranic evidence mentioned by the prophet peace be upon him regarding the recitation of the genitive stated in An-Nisaa Surah – verse one : « Fear Allah through whom you demand your mutual (rights) , And be heedful of the wombs : for Allah ever watches over you « can never be accepted .

Keywords :Affiliate, Manifestnoun, Genitivepronoun, Insaf Book.

المقدمة:

إنَّ فكرة تقعيد النحو، والصرف كانت وليدة تفشي ظاهرة اللحن التي شاعت على ألسنة العامة نتيجة كثرة عدد الداخلين في الإسلام من العجم؛ لتوضيح العلائق بين مكونات الصياغة اللغوية المستخدمة في التواصل الإنساني بمختلف أشكاله؛ وانطلاقًا من ذلك كلِّه انتشرت عملية التأليف في علم العربية بشكل كبير، فظهرت المصنفات التي تركِّز على القواعد النحوية والصرفية وغيرها، وقد اختلف العلماء في المنهجية التي أقاموا عليها قواعدهم؛ ونتيجةً لذلك اختلفت طرقهم النحوية، وظهر الخلاف بينهم في صياغة مضمون القاعدة، أو جزء منها.

ولعل كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) أكبر دليل على الخلاف بين النحاة؛ إذ يتضح من عنوان كتابه تناوله مجموعة كبيرة من المسائل اللغوية التي تجاذبتها آراء النحاة البصريين والكوفيين بين القبول والرفض، وكان لكلِّ فريق منهما رأي مختلف ينماز به عن الآخر في كثير من القضايا اللغوية، وقد جمع أبو البركات في هذا الكتاب عددًا كبيرًا من هذه القضايا اللغوية المختلف فيها بين الفريقين التي بلغت مئة وإحدى وعشرين مسألة، فأتى على ذكرها وناقشها، وفصَّل الحديث فيها، ولوحظ على أبي البركات الأنباري أنّه انتصر لغالبية الآراء النحوية التي قال بها أصحاب المدرسة البصرية، ولم يذهب مذهب الكوفيين إلا في عدد قليل من المسائل اللغوية التي لا تتجاوز سبع مسائل (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣٢٨؛ ضيف، ١٤٢٦هـ: ٢٧٨).

مشكلة البحث وأهدافه:

إنَّ فكرة البحث الحالي هي مسألة لغوية خلافية شهيرة في النحو العربي، اختلف فيها البصريون والكوفيون، ومَنْ جاء بعدهم من النحاة، وهي مسألة جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض في النحو العربي بعامة، وكتاب الإنصاف للأنباري بخاصة، والذي دفعنا إلى البحث في هذه المسألة على وجه الخصوص من مسائل الإنصاف؛ الاختلاف الحاصل فيها بين النحاة من جهة، والتناقض اللغوي الذي وقع فيه الأنباري حين ناقش عددًا من الشواهد القرآنية والشعرية المتعلقة بهذه المسألة من جهة أخرى.

أسئلة البحث:

- هل كان الأنباري محقًّا في كلِّ ما ذهب إليه في هذه المسألة النحوية؟
- هل خالف القاعدة النحوية المتفق عليها عند جمهور النحاة في سبيل تخطئة الكوفيين؟
- هل كان الأنباري محقًّا في رفض الأدلة اللغوية والشواهد التي استدل بها الكوفيون على ما ذهبوا إليه؟
- سيحاول هذا البحث -إن شاء الله- أن يجيب عن هذه الأسئلة وغيرها مّما يتبادر إلى الأذهان عند دراسة هذه المسألة النحوية، ويقف على عدد من المسائل النحوية المتعلقة بها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنَّه سيتتبع رأي النحاة في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض عند سيبويه، والنحاة الذين جاؤوا بعده، ويوضّح رأيهم بعدد من الشواهد القرآنية والشعرية التي ذكرها الأنباري في إنصافه التي تتعلق بالمسألة النحوية المذكورة سابقًا، وسيبين البحث -إن شاء الله- إذا كان الأنباري قد وقف موقفًا منصفًا من هذه المسألة أم لا.

منهج البحث:

اعتمد البحث في توضيح المسألة على كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وعدد من كتب النحو التي تناولت هذه القضية اللغوية، ومجموعة من تفاسير القرآن الكريم، وقراءاته. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تتبّع المسألة النحوية ذاتها في عدد من الكتب النحوية، وعرض آراء النحاة والمفسرين في الشواهد القرآنية، وذكر وجوه قراءاتها المختلفة، ووضّح وجوه تأويلها إن وجدت، ولم ينسَ بعض الشواهد الشعرية التي استدل بها كتاب الإنصاف، والنحاة، والمفسرون في هذه المسألة من الدراسة والبحث.

بدأ البحث بمقدمة شرحت مشكلته، وأهميته، ومنهجه، والمصادر التي اعتمد عليها في طلب مادته العلمية، ثمّ قُسِّم إلى ثلاثة مباحث؛ تناول في الأول مسألة جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض في النحو العربي، والمبحث الثاني بيّن آراء النحاة واللغويين في هذه المسألة، أمَّا المبحث الثالث، فقد عرض أهم الشواهد في هذه المسألة، ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١] وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]، وقول الشاعر (بديع، ١٩٩٦، ج٥: ٦٠).

نعَلّقُ في مِثْلِ السَّواري سيُوفَنا ... ومَا بَيْنَها والكَعْب غُوطٌ نَفَانِفُ

وهي شواهد استدلَّ بها الكوفيون على رأيهم، وأبطلها الأنباري، وبعد ذلك كانت الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وبعض التوصيات.

المبحث الأول: مسألة جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض

المسألة: ذهب الكوفيون إلى أنه يجب العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك «مررت بك وزيد»، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣٤- ٤٢).

حين نتتبع القاعدة النحوية المتعلقة بمسألة جواز العطف على الضمير المخفوض في كتب النحو، نجد أنَّ هذه المسألة اختلف النحاة المتقدمون فيها، فقد وقف جمهور البصريين موقف المانع ومخالفة من أجازها، فيما كان الكوفيون - ومعظم أساتذتهم الذين كانوا معاصرين للبصريين- يجيزونها، ويستدلون بها في أمثلتهم ومؤلفاتهم، وما ذكره أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) في كتابه (الإنصاف) خير دليل على ذلك (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢:

٣٤- ٤٢).

المبحث الثاني: موقف النحاة من مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض

انقسم النحاة في هذه المسألة إلى ثلاثة مواقف:

أولاً: موقف المانعين: ويمثله جمهور البصريين، والفراء، وتفصيل ذلك: كان جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه (١٨٠هـ) متفقين على عدم جواز صحة عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، وعدُّوه من القبيح، إذ إنّه من القبيح أن تقول: مررتُ بكَ وزيدٍ واستثنى من ذلك ما كان على سبيل الضرورة الشعرية، فقال: «وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع، والمجرور إذا اضطر الشاعر» (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢: ٣٨١)، ويقصد سيبويه بكلامه هذا أنّه كان من القبيح في العربية عطف الاسم المرفوع على الضمير المرفوع، فلا يجوز أن تقول: «فعلتُ وعبدُ اللهِ»، كذلك لا يجوز عطف الاسم الظاهر المجرور على الضمير المخفوض دون إعادة الجار، كقولك: مررتُ بكَ وزيدٍ، لكنَّه جوَّزهما في الضرورة الشعرية.

ومثله ذهب الفراء (٢٠٧هـ)، (الفرّاء، د.ت: ج١، ٢٥٢)، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠، ج١: ٢٤٣)، والمبرد (٢٨٥هـ)، (المبرد، د.ت: ج١، ٢٥٥)، والزجاج (٣١١هـ)، (الزجاج، ١٩٨٨، ج٢: ٥- ٧)، والنحاس (٣٣٨هـ)، (النحاس، ١٤٠٩هـ ج٣: ٨)، والفارسي (الفارسي، ٢٠٠٣: ٢٢٩)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) الذي ذكره بعض النحاة أنَّه أجاز هذا النوع من العطف (الأشموني، ١٩٩٨: ج٢: ٣٩٤) مع أنَّه من المانعين، وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعضهم لم يذكر شيئًا عن الضرورة الشعرية.

وجاء بعدهم عدد من النحاة، الذين نهجوا نهج الأوائل في منع هذا النوع من العطف، كأبي الحسن ابن الوراق (٣٨١هـ)، (ابن الوراق، ١٩٩٩: ٢٩٩)، وابن جني (٣٩٢هـ)، (ابن جني، د.ت: ٩٧) والزمخشري (٥٩٢هـ)، (الزمخشري، ١٩٩٣: ٣٨٨)، الذين استنَّوا سنَّة سيبويه، ولم يجيزوها إلا للضرورة الشعرية، ومثلهم فعل ابن الحاجب الأسنوي (٦٤٦هـ)، (ابن الحاجب، ٢٠١٠: ٣١٨)، والمكودي (٦٧٢هـ)، (المكودي، ٢٠٠٥: ٢٣١). أمَّا من المتأخرين، فكان ابن الصائغ (٧٢٠هـ)، (ابن الصائغ، ٢٠٠٥، ج٢: ٧٠٢)، وأبو الفداء النحوي (٧٣٢هـ)، (أبو الفداء، ٢٠٠٠، ج ١: ٢٢٩)، والصبان (١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشموني (الصبان، ١٩٩٧، ج٣: ١٧٠).

ثانيًا: موقف المجيزين مطلقًا، ويمثله الكوفيون ما عدا الفراء، ويونس، والأخفش، إذ قالوا: الدليل على أنه يجوز أنَّه جاء في القرآن الكريم، وكلام العرب (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣٤- ٤٢)؛ (السيوطي، د.ت، ج٣: ٢٢١).

ونجد أبا سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) يلمح من خلال كلماته، وهو يتناول في شرحه هذه القضية اللغوية في كتاب سيبويه أنَّه وقف مع جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، ويعلل رأيه هذا: بأنَّه كثير في الشعر العربي، وهو يخالف بذلك ما قال به سيبويه والمبرد اللذان منعاه مطلقًا؛ إلا في الضرورة الشعرية، فقال: «ولا يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وكَ، كذلك تقول: ومررتُ بك وزيدٍ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه، وقد شايعه -يقصد بكلامه هنا سيبويه- أبو العباس المبرد في ذلك، وقد جاء في الشعر عطف الظاهر على الضمير المجرور في أبيات كثيرة» (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٣: ١٤٥).

ويلاحظ المتتبع لهذه المسألة النحوية أنَّ النحاة المتأخرين مال كثير منهم إلى الأخذ بجواز هذه المسألة النحوية مطلقًا، ولم يشترطوا لها الضرورة الشعرية مثلما فعل سيبويه، والمبرد، وغيرهما من جمهور النحاة، كابن مالك (٦٧٢هـ) صاحب الألفية، وابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) الذي أجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير، وذهب مذهب ابن مالك في ألفيته حول عدم لزوم إعادة حرف الجر في الاسم المعطوف على الضمير المخفوض، وقدَّم شاهدًا لغويًّا جديدًا على صحّة ذلك؛ وهو حكاية قطرب حين قال: (ما فيها غيرِه وفرسِه) (ابن مالك،١٩٩٠، ج٣: ٣٧٦)؛ (ابن هشام، د.ت، ج٣: ٣٥٤).

ولم يكتف ابن هشام الأنصاري بهذا؛ بل ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه سيبويه وخالفه؛ حيث رأى أنّه لا ضرورة لقرينة القسم أو الاستفهام من أجل إعمال حرف الجر المضمر، فقال: «وقد يحذف -حرف الجر- مع بقاء الجر، كقول رؤبة، وقد قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: خيرٍ، عافاكَ اللهُ» (ابن هشام، د.ت، ج٢: ٢٦٦)، وقد ذكر ابن جني قَول رؤبة السابق الذي استدل به ابن هشام في كتابه (سرّ صناعة الإعراب)، وتركه دون تعليق أو شرح (ابن جني، ٢٠٠٠، ج١: ١٤٣).

أمّا الزمخشري، فقد منع العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة حرف الجر، وعلَّل الجر في قول رؤبة: خيرٍ، وعافاكَ اللهُ: بجر كلمة (خيرٍ) بحرف قسم مضمر (الزمخشَري، ١٩٩٣: ٣٨٨)، والملاحظ أنَّ قول رؤبة لا وجود فيه لقرينة الاستفهام اللفظية، أو القسم التي تجوز بقاء عمل حرف الجر مع إضماره، فكيف أعمل الزمخشري حرف الجر المضمر دون قرينة، وخالف بذلك رأي الجمهور الذي تبناه؟

ومن المجوزين للعطف على الضمير المجرور ابن عقيل (٧٦٩هـ) الذي سمح به دون قيد أو شرط،، وخالف بذلك رأي جمهور النحاة الذين اشترطوا إعادته في حال الجر، وعلَّل رأيه لوجود الشواهد اللغوية الشعرية، والنثرية المسموعة، والكثيرة على هذا الباب (ابن عقيل، ٢٠٠٤، ج٣: ١٦٩). وكذلك سمح به الشاطبي (٧٩٠هـ)، (الشاطبي، ٢٠٠٧، ج٢: ٥٦١)، والسيوطي (٩١١هـ)، (السيوطي، ٢٠٠٦: ١٥٦).

أمَّا ابن يعيش (٦٤٣هـ)، فقد عرض رأي الزمخشري في هذه المسألة النحوية؛ حين شرح كتاب (المفصل في صنعة الإعراب)، لكنَّنا لا نجد له في شرحه رأيًا خاصًّا به لا بالرفض ولا بالقبول، فضلا عن أنَّه لم يناقش سبب منع النحاة أو الزمخشري عدم جواز العطف على الضمير المخفوض (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢: ٢٨٢).

ثالثًا: موقف المجيزين، وهو مشروط، وبيان ذلك أنه إذا أكد الضمير جاز العطف نحو: «مررت بك أنت وزيدٍ»، وهو مذهب الجرمي والزيادي (الأشموني، ١٩٩٨، ج٢: ٣٩٦).

المبحث الثالث: شواهد المسألة في اللغة العربية

الشاهد الأول: (الآية الأولى من سورة النساء):

ذكر أبو البركات الأنباري في كتاب (الإنصاف) أنَّ البصريين منعوا العطف على الضمير المخفوض، فيما أجازه الكوفيون مستدلين على صحة ذلك بعدد من الشواهد القرآنية، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١] (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣٤؛ البغوي، ١٤٢٠، ج١: ٥٣٠؛ ابن كثير، ٢٠٠٤، ج١: ٢١٢؛ السيوطي، ٢٠٠٤، ج١: ٩٧)، وهناك قراءة شاذة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، وتأويل الرفع فيها على الابتداء، خبره محذوف تقديره (مما يجب أن تتقوه)، (ابن جني، ١٩٩٨، ج١: ٣٢٢)، وبخفض (الأرحام) في قراءة حمزة الزيات وغيره ممن قرأ بهذه القراءة (ابن زنجلة، ٢٠٠١: ٢٨٨؛ القيس، ١٩٨٧، ج١: ٣٧٦).

وقد استدل الكوفيون بقراءة الخفض في الآية السابقة على جواز العطف على الضمير المخفوض، لكنَّ الأنباري رفض هذا الاستدلال، وردَّه في كتابه (الإنصاف)، فقال: «أمَّا احتجاجهم بقوله تعالى: «واتقوا الله الذي تساءلونَ بهِ والأرحام» [النساء:١]، فلا حجة لهم فيه من وجهين، أحدهما: أنَّ قوله تعالى: «والأرحام» ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله تعالى: «إنَّ الله كان عليكم رقيبًا»، والوجه الثاني: أنَّ قوله تعالى: «والأرحام» مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها، وتقديره:»وبالأرحام»، فحذفت لدلالة الأولى عليها» (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣٤)، إذ جعل الأنباري كلمة (والأرحام) في قراءة الخفض مجرورة بحرف القسم (الباء) المقدَّر، و(الواو) التي سبقتها للعطف.

وقبل أن نفند ردَّ الأنباري على كلمات الكوفيين نذكر أنَّ هناك قاعدة نحوية تنص على أنّ حرف الجر (لا يجوز أن يضمر)؛ لأنّه يبطل عمله إن هو أضمر، وقد اشترط سيبويه لعمل حروف الجر مع الإضمار دليلًا أو قرينةً تدلُّ عليها كالقسم كأن نقول: اللهِ لأفعلنَّ، أي: واللهِ لأفعلنَّ، باللهِ لأفعلنَّ، أو الاستفهام، مثل أن نقول: أزيدٍ؟، أي: أمررتَ بزيدٍ؟ (سيبويه ،١٩٨٨: ج١، ٩٤، ج٣: ٨٢، ٤٩٨- ٥٠٠).

ويعلِّل ابن الوراق عدم جواز إضمار حروف الجر؛ لأنها تجري في الضعف مجرى حروف الجزم، وحروف الجزم لا تضمر، وكذلك حروف الجر، ويذهب ابن الوراق إلى أبعد من هذا؛ ليمنع إضمار جميع الحروف على اختلاف عملها النحوي، ويرى أنَّ مردَّ ذلك عائد لضعفها جميعها، فقال:»وجملة الأمر أنَّ جميع الحروف لا يجوز إضمارها؛ لضعفها» (ابن الوراق، ١٩٩٩: ٢٩٩)، ونجد بعض النحويين والمفسرين الذين تعرضوا لتسويغ قراءة الجر في الآية الأولى من سورة النساء بجعل كلمة (الأرحام) مجرورة بباء القسم المقدرة كما بيَّنا في ردِّ الأنباري على الكوفيين، وحينئذٍ تكون (الواو) المذكورة قبل كلمة (الأرحامِ) في الآية هي واو العطف التي عطفت (بالأرحام) على (به)، دون لزوم إعادة الخافض لوجود قرينة القسم التي اشترطها سيبويه، وذكرناها سابقًا، ليصير معنى الآية: أقسم باللهِ، وأقسم بالأرحامِ، وهذا التقدير أوقع الخلاف بينهم من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ذهب بعضهم إلى أنَّ (الواو) المذكورة في الآية السابقة هي (واو) القسم، وليست العاطفة؛ حيث إنَّه يجوز في اللغة أن نستعيض عن (باء) القسم بـــ (الواو)؛ لأنَّها تقوم مقامها، وتؤدي معناها، وهذا التفسير ذهب إليه بعض المفسرين في تأويل قراءة حمزة بخفض (الأرحام)، وقَبِلوا القراءة المتواترة بجر كلمة (الأرحام) في الآية الأولى من سورة النساء على قلة (البغوي، ١٤٢٠هـ, ج١: ٥٣٠- ٥٦١؛ ابن كثير، ٢٠٠٤، ج١: ٢١٢؛ الجزائري، ٢٠٠٣، ج١: ٤٣٢؛ السيوطي، د.ت، ج١: ٩٧؛ أبو الفداء، ٢٠٠٠، ج١: ٢٢٩).

الوجه الثاني: ذهب بعض النحاة إلى الرأي القائل بعدم صحة خفض كلمة (الأرحام) على سبيل القسم (العكبري، د.ت، ج١: ٣٢٧)؛ لأنَّ في هذا الاستخدام قبح قول لم تألفه العرب (لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوض، وقد كُنِّي عنه) (الفرّاء، د.ت، ج١: ٢٥٣؛ سيبويه، ١٩٨٨، ج٢: ٣٨١- ٣٨٢)، وكلام العرب الموثوق بلغتهم يُعَدُّ مرجعًا مهمًّا يستند إليه النحاة في استنباط القواعد النحوية، ويحتكمون إليه فيما اختلفوا فيه لغويًّا، لكنَّنا نجد بعض النحاة من رفض قراءة الخفض وردَّها أو ضعَّفها، كالأخفش الأوسط الذي طعن في صحتها تمامًا، وهو في هذا يقف موقف القاعدة النحوية التي تمنع ردَّ الاسم الظاهر على الضمير، لأنّ الظاهر أقوى من المضمر في اللغة (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠، ج١: ٢٤٣)، وذهب الزَّجاج المذهب نفسه فعدَّ خفض كلمة (الأرحام) خطأً في العربية، ولا يجوز إلا في الضرورة الشعرية، واستبعد أن يكون الخفض في القراءة المتواترة مردُّه إلى تقدير القسم؛ لأنَّ ذلك خطأ في أمر الدين؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحلفوا بآبائكم» (البخاري، ١٤٢٢هـ: حديث رقم: ٣٨٣٦، ج٥، ٤٢)، فكيف يكون والذي تساءلونَ بهِ والأرحامِ على ذا»؟ (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٢: ٥- ٧)، وعلى الرغم من معرفته بقدسية القراءة المتواترة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأنّه لا يجوز ردُّها؛ ولا نجده يقدم تعليلًا لقراءة الخفض، والسؤال المطروح إن كانت قراءة حمزة بالخفض لكلمة (الأرحام) قراءة خاطئة كما قال الزّجاج، فلماذا ذكرها المفسرون في تفاسيرهم، والنحاة في مؤلفاتهم، وحاولوا تخريج وجه تأولي لقراءتها؟ والجواب عن التساؤل بالآتي: إنَّ قراءة الخفض قراءة متواترة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهي حتمًا سُنَّة نبوية لا يمكن ردُّها شرعًا، وبرأي النحاة لا تخالف مسموعًا (إلا أنَّ القراءة لاتُخالَف؛ لأنَّ القراءة السُّنة) (سيبويه، ١٩٨٨، ج١: ١٤٨)، فلو كانت قراءة الخفض خاطئة لردَّها عليه الصلاة والسلام، ومنع القراءة بها.

وذهب المذهب نفسه الزمخشري (الزمخشري، ١٩٩٣: ١٦٢)، وكذلك المبرد الذي علَّل سبب منعه تقدير القسم في كلمة (الأرحام) خوف اللبس، موضحًا ذلك بقوله: «فإن قال قائل: فلم لا يكون ذلك في (الباء)؟ قيل: لأنَّ (الباء) يشركها مثلها، فتخاف لبسًا؛ فبنيتها

أبدًا الكسر مع الظاهر والمضمر» (المبرد، د.ت، ج١: ٢٥٥)، ويقصد المبرد في كلامه السابق أنَّ (باء) القسم أقوى من (واو) القسم التي قد تنوب منابها، وتعمل عملها، كما أشرنا إلى ذلك سابقًا، أمَّا العكبري (٦١٦هـ)، فقد أوَّل جر كلمة (الأرحام) في قراءة الخفض على أنَّها مجرورة بالإضافة إلى كلمة (رب) المَقدرة المجرورة بباء القسم؛ أي: برب الأرحام، فحذف حرف الجر والمضاف، وبقي المضاف إليه (العكبري، د.ت، ج١: ٢٣٧).

الوجه الثالث: نجد فريقًا من النحاة استبعد جرَّ كلمة (الأرحام) بالقسم، وذهبوا إلى أنَّ تقدير القسم في هذه الآية غير صحيح، وقبلوا القراءة المتواترة، ولم يخطئوها، ومالوا إلى جعل قراءة حمزة بالخفض عطفًا على الضمير المخفوض قراءةً صائبةً (الفاسي، ١٤١٩هـ، ج١: ٤٥٩)، أي: أنهم خالفوا القاعدة النحوية في سبيل تخريج القراءة المتواترة.

ونخلص مما سبق إلى أنَّ النحاة والمفسرين لم يقفوا من قراءة الخفض الموقف نفسه، فمنهم من قَبِل تقدير الجرِّ بحرف القسم المقدر، ومنهم من رفض هذا التقدير؛ لعدم استوائه مع المعنى الشرعي في تحريم القسم بغير الله، ومنهم من رفض تقدير القسم، وقبل بجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، وخالف القاعدة النحوية، ومعنى ذلك أنَّ رفض الأنباري رأي الكوفيين وشواهدهم في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض ليس إلا رفضًا متعصبًا.

الشاهد الثاني: الآية (٢١٧) من سورة البقرة:

كانت الآية (٢١٧) من سورة البقرة من الشواهد التي استدل بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض، يقول الله تعالى: ﴿وصَدٌّ عنْ سَبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمَسْجِدِ الحَرامِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، حيث يرى الكوفيون أنَّ كلمة (المسجدِ) عطفت على الضمير المجرور في (به) في جملة (وكُفرٌ بهِ)، لكنَّ الأنباري رفض هذا العطف النحوي، وردَّه، وخطَّأه، فقال: «وأمَّا قوله تعالى: ﴿وصَدٌّ عنْ سَبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بهِ والمَسْجِدِ الحَرامِ﴾ فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ المسجد الحرام مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على (به)، والتقدير وصدٌّ عن سبيل الله، وعن المسجد الحرام؛ لأنَّ إضافة الصدِّ عنه أكثر الاستعمال من إضافة الكفر به، ألا ترى أنَّهم يقولون: «صددتهُ عن المسجدِ، ولا يكادون يقولون: كفرتُ بالمسجدِ» (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٤٠).

كان ابن مالك النحوي- كما أشرنا سابقًا في البحث- من النحاة الذين ذهبوا إلى القول بجواز العطف على الضمير المجرور دون قيد أو شرط، وقد ذهب في كتابه (شرح تسهيل الفوائد) إلى الاستدلال بهذه الآية على صحَّة ما ذهب إليه في جواز العطف على الضمير المجرور، وقدَّم لنا شرحًا يفسر فيه أنَّ كلمة (المسجدِ) عطفت على الضمير (به)، ولم يقبل ما ذهب إليه الأنباري في تعليل سبب جر الكلمة بعطفها على(سبيلِ)، فقال: «ومن مؤيدات الجواز بجر (المسجدِ) بالعطف على الهاء، لا بالعطف على (سبيل)؛ لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأنَّ المعطوف على جزء الصِّلة داخل في الصِّلة» (ابن مالك، ١٩٩٠، ج٣: ٣٧٦).

ويرى الأشموني (٩٠٠هـ) ما رآه ابن مالك في شرحه الألفية أنَّ الأنباري قد أخطأ في تقديره النحوي حين عدَّ كلمة (المسجدِ) قد عطفت على(سبيلِ) في (الآية ٢١٧)؛ لأنَّه يرى عدم صحَّة جواز عطف كلمة على أخرى لم تستكمل متعلقاتها اللغوية بعد، فبرأيه لا يجوز عطف كلمة (المسجدِ) على كلمة (صدٌّ)؛ لأنَّ الأخيرة مصدر، وقد تعلق بها المضاف إليه لفظ الجلالة (الله)، ويرى أنَّ كلمة (صدٌّ) المصدر قد عطف عليها المصدر كلمة (كفر)، فقال:»إذ ليس العطف على (السبيلِ)؛ لأنَّه صلة المصدر، وقد عُطف عليه (الكفر)، ولا يعطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته» (الأشموني، ١٩٩٨، ج٣: ٣٩٦).

ونخلص من شرح الأشموني إلى أنَّه لا يجوز لغة أن نعطف على معمول لم يستكمل معمولاته المتعلقة به تعلقًا يكاد يجعلهما بمنزلة الشيء الواحد كالمضاف والمضاف إليه، وهذا الرأي أقرب إلى اللغة والمنطق، وقد أكَّد الأنباري مسألة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في كتابه (الإنصاف) (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣)، وفصَّل فيها القول؛ ولذلك نجد الشاهد الذي قدَّمه الكوفيون في الآية الكريمة السابقة (البقرة: ٢١٧) دليلاً على جواز العطف على الضمير المخفوض، وهذا يعني أنَّ تخريجه في جر كلمة (المسجدِ) من الآية السابقة ليس تخريجًا صحيحًا.

الشاهد الثالث: (وما بينها والكعبِ غوط نفانف):

ذكر الأنباري في إنصافه شاهدًا لغويًّا آخر استدل به الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض، يقول فيه الشاعر (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٣: ١٤٥؛ الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٣٥) نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفنا وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفانفُ

إذ عطفت كلمة (والكعبِ) على الضمير المخفوض بالإضافة في كلمة (بينها)، في حين رأى الأنباري أنَّ هذا التأويل لا يصحُّ قولاً واحدًا، وقدَّم رأيه في هذه المسألة بقوله: «فلا حُجَّة فيه أيضا - يقصد الشاهد الشعري السابق- لأنَّه ليس مجرورًا على ما ذكروا، وإنَّما هو مجرور على تقدير تكرير «بين» مرة أخرى، فكأنَّه قال: وما بينها وبين الكعبِ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها» (الأنباري، ٢٠٠٥، ج٢: ٤١).

ويرى أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) - وهو من النحاة الأوائل الذين تعرضوا لكتاب سيبويه بالشرح والتفصيل- أنَّ كلمة (الكعبِ) قد جُرت بعطفها على الضمير المخفوض في كلمة (بينها) من الشاهد السابق، ويعلِّل رأيه هذا لعدم وجود عامل فعلي سبق كلمة (الكعبِ) يمكن لنا أن نؤول جر الكلمة بالنصب على نزع الخافض؛ ولذلك فهو يرى أنَّه في هذه الحال خفضها واجب وضرورة، فقال: «وأمَّا، فاذهب فما بك والأيام، وما بينها والكعبِ؛ فليس قبلهما فعل يحملان عليه، وينصبان، فالضرورة حملهما على الخافض» (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٣: ١٤٦).

ويبدو أنَّ التقدير اللغوي الذي قدَّر به الأنباري المسألة في هذا الشاهد؛ إذ جعل كلمة (الكعبِ) مجرورة بـالظرف المضمر (بين) قد سبقه إليه أبو سعيد السيرافي في شرحه كتاب سيبويه، فبعد أن ذكر الشاهد الشعري السابق قال: «أراد: وبين الكعبِ» (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٣: ١٤٦)، ويبدو أنَّ الأنباري قد أخذ هذا التقدير اللغوي في هذا الشاهد من السيرافي؛ لأنَّه أقدم منه، وسبقه إلى الحديث في

هذا الشاهد، ولأنَّ الأنباري قد اطلع على شرحه لكتاب سيبويه. لكننا نجد في تخريج السيرافي والأنباري لجر كلمة (والكعبِ) في الشاهد السابق مخالفة لجمهور النحاة الذين أجمعوا على ضرورة إعادة الخافض في حال كان المعطوف اسمًا ظاهرًا، والمعطوف عليه ضميرًا مضمرًا (سيبويه، ١٩٨٨، ج٢: ٣٨١؛ ابن السّراج، د.ت، ج٢: ٧٩؛ ابن جني، د.ت، ج١: ٩٧).

ونجد عماد الدين إسماعيل المعروف بأبي الفداء النحوي (وهو من النحاة المتأخرين نسبيًّا) قد ذهب المذهب نفسه، فخطأ ما قاله السيرافي والأنباري في تقدير الظرف المضمر (بين) في الشاهد السابق، ويعدُّ جر كلمة (والكعبِ) بتقدير ظرف محذوف ليس صحيحًا، معتمدًا في ذلك على رأيِ النحاة الذين سبقوه في جعل الظروف وتوابعها المضافة إليها بمنزلة الشيء الواحد، وهي بذلك تمامًا مثل حروف الجر، والأسماء المجرورة بها؛ حيث لا يجوز إضمارها، وبإضمارها يبطل عملها، وبرأي أبي الفداء أنَّه مثلما اشترط النحاة ضرورة إعادة حرف الجر مع مجروره، كان لا بد من إعادة الظرف الخافض مع مخفوضه بالإضافة (وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الجار حرفًا كان أو مضافًا، نحو: مررت بك وبزيدٍ، وجلست بيني وبين زيدٍ) (أبو الفداء، ٢٠٠٤، ج١: ٢٢٩).

الشاهد الرابع: قال العباس بن مرداس:

أكر على الكتيبة لا أبالي ... أحتفي كان فيها أم سواها

موطن الشاهد هنا جر (سواها) عطفًا على الضمير في (فيها) قال أبو سعيد: أمّا هذا البيت الأخير فليس فيه حجة؛ لأن سواها ظرف؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: أفي اليوم كان حتف زيد أم يوم الجمعة؟ (السيرافي، ٢٠٠٨، ج٣: ١٤٥)، وذكر ناظر الجيش هذا الشاهد في حديثه عن جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ج٧: ٣٥٠١).

الشاهد الخامس: الحديث النبوي

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُود وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ» (البخاري، ١٤٢٢هـ: حديث رقم: ٢٢٦٩، ج٣، ٩٠)، وموطن الشاهد جر اليهود بالعطف على الضمير في (مثلكم) (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ج٧: ٣٥٠٠).

ذكر النحاة الكثير من الشواهد: (القرآنية والشعرية) التي تمثل هذه القضية، وتم رصدها في الجدول(١)

جدول (١) الشواهد: (القرآنية والشعرية) للنحاة التي تمثل هذه القضية

الرقم	الشاهد	موطن الشاهد
١	قال تعالى:(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [النساء: ١٢٧]	عطف (ما) على الضمير في (فيهن)
٢	قال تعالى: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) [النساء: ١٦٢]	عطف (المقيمين) على الضمير في (اليك)
٣	قال تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) [الحجر: ٢٠]	عطف (من) على الضمير في (لكم)
٤	هلّا سألت بذي الجماجم عنهم ... وأبي نعيم ذي اللواء المحرق	عطف (أبي نعيم) على الضمير في (عنهم)
٥	إذا بنا بل أنيسان اتقت فنة ... ظلت مؤمنة ممن يعاديها	عطف (أنيسان) على الضمير في (بنا)
٦	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب	عطف (الأيام) على الكاف في (بك)
٧	آبَكِ أيَهْ بِيَ أو مُصَدَّر ... من حُمُرِ الجِلَّة جَابِ حَشْوَرِ	عطف (مصدَّر) على الضمير في (بي)
٨	بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى ... وتكشف غمّاء الخطوب الفوادح	عطف (غيرنا) على الضمير في (بنا)
٩	إذا أوقدوا نارا لحرب عدوّهم ... فقد حاب من يصلى بها وسعيرها	عطف (سعيرها) على الضمير في (بها)
١٠	لو كان لي وزهير ثالث وردت ... من الحمام عدانا شرّ مورود	عطف (زهير) على الضمير في (لي)

وبعد الحديث عن موقف النحاة من هذه المسألة في المبحث الثاني، تناولنا الشواهد اللغوية: (القرآنية، والحديث النبوي، والشعر، وأقوال العرب) في المبحث الثالث، وفصَّلنا قول المفسرين والنحاة فيها جميعا خرج البحث بما يأتي:

أولاً:كانت مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض خلافيةً بين النحاة -كما بيَّنا في المبحث الثاني- الذين منعها بعضهم مطلقًا دون شروط، أو أجازها بعضهم بشرط كالضرورة الشعرية، أو غيرها، أو أجازها بعضهم الآخر مطلقًا دون قيد أو شرط، ويترتب على ذلك أنَّ قطع الأنباري بمنع العطف على الضمير المجرور على النحو المذكور في (الإنصاف)، وردَّه الأمثلة والشواهد التي استدل بها الكوفيون على صحَّة ما قالوه غير مسوَّغ أو معلَّل، فطالما أجاز قسم من النحاة هذه القاعدة اللغوية، وأقروها في كتبهم التي كانت تعدُّ مرجعًا علميًّا في تدريس النحو في المدد التاريخية المديدة للدرس اللغوي، وما تزال هذه الكتب النحوية تعدُّ مصادر يستقي منها طلاب العلم اليوم قواعدهم النحوية، ويعللون بها كثيرًا من الأنظمة اللغوية، والسياقات الكلامية المختلفة؛ فمنع العطف على الضمير المخفوض بالصورة القطعية التي ذكرها الأنباري في كتابه الإنصاف غير مسوَّغ أو مقبول به.

ثانيًا:رفض أبو البركات الأنباري استشهاد الكوفيين بقراءة متواترة، والقراءة المتواترة سُنَّة لا يمكن ردُّها؛ لأنَّها موصولة برسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي حتمًا -برأي النحاة- لا تخالف مسموعًا (إلا أنَّ القراءة لاتُخالَف؛ لأنَّ القراءة السُّنة) (سيبويه، ١٩٨٨، ج١: ١٤٨)، ولو كانت خطأً لردَّها عليه الصلاة

الخاتمة

لم يكن هدف البحث انتقاد أبي البركات الأنباري فيما تناوله من مسائل لغوية، وقضايا نحوية في كتابه الإنصاف؛ لمجرد النقد، بقدر ما كان الهدف منه معرفة حقيقة الأمر المتعلق بمسألة جواز العطف على الضمير المخفوض عند النحاة والمفسرين، والوقوف بالمتعلمين على صحة الشواهد اللغوية في هذه المسألة، فبعد أن بحثنا في المبحث الأول مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض التي ذكرها، وناقشها الأنباري في المسألة الخامسة والستين من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)،

والسلام، ومنع القراءة بها؛ ولذلك فإنَّ القراءة بالخفض لكلمة (الأرحام) في الآية الأولى من سورة النساء التي خطأها الأنباري صحيحةَ، ولا يجوز ردُّها بحال من الأحوال.

ثالثًا: تقدير الأنباري لجر كلمة (الأرحام) بالقسم في (النساء:١)؛ لمحاولة تعليله القراءة المتواترة التي ذكرَناها سابقًا؛ خطَّأه كثير من النحاة والمفسرين، وذلك خشية حدوث اللبس لوجود (الواو) قبل الكلمة؛ خوفًا من تداخل دلالة العطف بدلالة القسم من جهة، وخروج المعنى العام للآية بأمر نهى الله تعالى عنه، ورسوله من جهة ثانية؛ وهو تحريم القسم بغير الله عزَّ وجل.

رابعًا: خالف أبو البركات الأنباري رأي جمهور النحاة في تخريج جر كلمة (والمسجدِ) في الشاهد الثاني حين ردَّ المعطوف على المعطوف عليه قبل إتمام الصلة بين المعطوف عليه المضاف وصلته المضاف إليه، ويعدُّ هذا خطأً من الأخطاء التي وقع فيها الأنباري بحسب ما أثبته البحث.

خامسًا: وقع أبو البركات الأنباري في أحد أجوبته عن كلام الكوفيين حين عارضهم، وردَّ أمثلتهم في التناقض النحوي؛ حيث أبطل عمل الجار المضمر في الشاهد الأول الذي بحثناه (الآية الأولى من سورة النساء) في تقديره جر كلمة (والأرحامِ)، ثم عاد لتقديره وإعماله في جر كلمة (والكعبِ) في الشاهد الثالث من البحث (قول الشاعر: وما بينها والكعبِ غوط نفانف) (الأنباري، ٢٠٠٩، ج٢: ٤١)، وبذلك يكون أبو البركات الأنباري قد خالف قاعدة جمهور النحاة المتعصب لرأيهم في تخريجه جر كلمة (والكعبِ) في الشاهد الثالث حيث لا يجوز تقدير جار محذوف في مسألة عطف الظاهر على المضمر المخفوض دون قرينة القسم، أو الاستفهام من أجل تقدير الجار مع بقاء عمله.

سادسًا: استدلال النحاة في كتبهم بالشواهد القرآنية، والحديث النبوي، والشعر، وأقوال العرب المذكورة في البحث على جواز العطف على الضمير المخفوض التي نقضها الأنباري في إنصافه، وتكرار استشهاد النحاة بها في غالبية الكتب النحوية يعدُّ دليلاً على إيمان النحاة بالشاهد اللغوي فيها، وأهميتها بالنسبة لهم، واعتمادهم عليها في تقعيد القاعدة النحوية؛ وبناءً عليه لا يجوز ردُّ هذه الشواهد بالبساطة التي اعتمدها الأنباري في إنصافه دون دليل قوي، هذا مع قطعية عدم مقدرته هو وغيره على ردِّ القراءة المتواترة عنه صلى الله عليه وسلم.

الهوامش

١. الضمير المخفوض: يقصد به الضمير الذي يكون مبنيًّا في محل جر، فالخفض هو الجرُّ.
٢. في المصحف العثماني نصب كلمة (الأرحامَ) على تقدير عامل النصب المحذوف، دلّ عليه العامل المذكور (اتقوا).
٣. استدل به السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه على جواز العطف على الضمير المخفوض، وأشار محقق كتاب (شرح كتاب سيبويه) إلى أنَّ الفراء أنشده، وأنّه منسوب إلى مسكين الدارمي.

المراجع

القرآن الكريم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٩٨، سرّ صناعة الإعراب، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، (د.ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٩٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري، ٢٠١٠، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، (الطبعة الأولى)، مكتبة الآداب، القاهرة.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، (د.ت)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن الصائغ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، ٢٠٠٤، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن صادق الصاعدي، (الطبعة الأولى)، عمادة البحث العلمي المدينة المنورة، السعودية.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ٢٠٠١، حُجّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، (الطبعة الخامسة)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، ٢٠٠٤، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، دار الطلائع، القاهرة.

ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر، ٢٠٠٤، تفسير ابن كثير، تحقيق: أحمد بن شعبان بن أحمد ومحمد بن عيادي ابن عبد الحليم، (الطبعة الأولى)، مكتبة الصفا، القاهرة.

ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، ١٩٩٠، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد البدوي، (الطبعة الأولى)، دار هجر للطباعة.

ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد الأنصاري، ٢٠٠١، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: أبي عبد الله علي عاشور، (الطبعة الأولى)، دار

إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (د.ت)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (د.ط)، دار الفكر.
ابن الوراق، محمد بن عبد الله، ١٩٩٩، علل النحو، تحقيق: محمود محمد جاسم درويش، (الطبعة الأولى)، مكتبة الرشد، الرياض.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ٢٠٠١، شرح مفصل الزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، ٢٠٠٠، الكناش في النحو والصرف، تحقيق: رياض حسن الخوام، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، ١٩٩٠، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، (الطبعة الأولى)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، ١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، ٢٠٠٥، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (الطبعة الأولى)، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

بديع،اميل يعقوب، (١٤١٧هـ ١٩٩٦)، المعجم المفصل في شواهد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، ١٤٢٢هـ صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، حديث رقم: ٣٨٣٦.

البغوي، أبو محمد، الحسين بن مسعود، (١٤٢٠ه)، معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (الطبعة الأولى)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الجزائري، أبو بكر جابر بن موسى بن عبد القادر، ٢٠٠٣، أيسر التفاسير لكلام العلي القدير، (الطبعة الخامسة)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.

الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، ١٩٨٨، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (الطبعة الأولى)، عالم الكتب، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، ١٩٩٣، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق بو ملحم، (الطبعة الأولى)، مكتبة الهلال، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ١٩٨٨، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (الطبعة الثالثة)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ٢٠٠٨، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ٢٠٠٦، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الكريم عطية، (الطبعة الثانية)، دار البيروتي، دمشق.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، تفسير الجلالين، (الطبعة الأولى)، دار الحديث، القاهرة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (د. ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، (د. ط)، المكتبة التوفيقية، مصر.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق، ٢٠٠٧، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين وآخرين، (الطبعة الأولى)، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، ١٩٩٧، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، د.ت، المدارس النحوية،(د.ط). دار المعارف.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (د.ت) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ٢٠٠٣، المسائل المشكلة، تحقيق: يحيى مراد، (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفاسي، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري، ١٤١٩هـ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق:

أحمد عبد الله القرشي رسلان، (الطبعة الأولى)، الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، (الطبعة الأولى)، دار المصرية للتأليف، القاهرة.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش، ١٩٨٧، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، (الطبعة الرابعة)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.

المكّودي، جمال الدين محمد بن عبد الله بن صالح، ٢٠٠٥، شرح المكّودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، ١٤٢٨هـ، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، ١٤٠٩هـ، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، (الطبعة الأولى)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.